

## رشا فتیان سلیم

الدروس المستفادة من المقاربات الراهنة لنشر الحوار والتفاهم وتعزيز المشاركة الشبابية

### أولاً: المقدمة

يتناول العنوان الذي سأقوم بعرضه اليوم ثلاثة كلمات مفتاحية: الحوار، التفاهم، والمشاركة الشبابية. إن من المهم الإشارة إلى أن الحوار والتفاهم هما عنوان السنة الدولية للشباب كما وردت في قرار الجمعية العامة 130/64 – السياسات والبرامج المتصلة بالشباب وقرار 134/64 – إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم.

كما أن مداخلتي ستبتعد عن التجريد والأفكار النظرية لتحاكي الواقع الفلسطيني بشكل خاص، إضافة إلى أنها ستعتمد على ما ورد في برنامج العمل للسنة الدولية للشباب والمجالات لأقدم في نهاية المداخلة بعضاً من التوصيات السياساتية والتي تستند في جزء كبير منها إلى الاستراتيجية القطاعية للشباب الفلسطيني.

### ثانياً: نظرة عامة على واقع الشباب:

لقد اشار الأمين العام في معرض رسالته التي قدمها بمناسبة يوم الشباب الدولي إلى أن " البيئة الاجتماعية والاقتصادية المليئة بالتحديات اليوم تستدعي التركيز بشكل خاص على الشباب. وأن 87% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً يعيشون في البلدان النامية ". وحتى تمتلك صورة أكثر وضوحاً عن واقع الشباب من المهم الإشارة إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي الذي يشير إلى أن الشباب يمثلون 47% من إجمالي العاطلين عن العمل على مستوى العالم، كما أنه يوجد حوالي 113 مليون شاب أمي. إن الإحصائيات في الواقع العربي والفلسطيني ليست بأفضل منها على المستوى الدولي.

تبدأ الخطة الاستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني بمحاولة وضع تعريف فئة الشباب، حيث تمت الإشارة إلى وجود اختلاف بتعريف فئة الشباب بناء على متغيرات عمرية وسوسولوجية، إذ تعرف الأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الواقعين بين عمر 15-24 سنة. أما جامعة الدول العربية فقد اعتمدت الفئة العمرية 15-35، وفي فلسطين فقد تم الاتفاق على أن الشباب يمثلون الفئة العمرية من سن 15-29 سنة.

يشكل الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية (15-29) نسبة 29.1% من مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم وفق تقديرات منتصف العام 2009 حوالي 3.9 مليون نسمة. يتم تقسيم هذه الفئة من زاوية حياة الأفراد ونموهم إلى: فئة المراهقين (15-19)، وفئة الشباب (20-29).

لقد ذهب مركز الإحصاء الفلسطيني إلى وصف المجتمع الفلسطيني كمجتمع فتي، حيث أن غالبية السكان في فنتي الشباب والأطفال.

### ثالثاً: السياق العام الفلسطيني:

سأقوم في هذا الجزء من مداخلتي باستخدام بعض المجالات الواردة في برنامج العمل العالمي للشباب كإطار لوصف وتحليل السياق العام الفلسطيني، والذي يأتي على النحو التالي:

#### **1- الشباب والنزاع:**

من المهم الإشارة إلى أن الواقع الفلسطيني يتميز بالتعقيد والتشابك. ففي جانب أول ما زالت فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي الاحتلالي، الذي يدفع الشباب الثمن الأكبر له. إن استخدام الاحتلال واستخدامه للعنف المفرط وغير المشروع واستمرار مشاريع التهويد والاستيطان والحصار والاعتقال قد أثر سلباً على توجهات الشباب في التعامل مع النزاع. إن رد الفعل الطبيعي في مثل هذا الواقع هو استخدام القوة والعنف المضاد، وهو موقف يمكن فهمه من اختصار يقدمه بعض الشباب: أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. إن تقديس القوة في حل النزاع على المستوى الوطني - في ظل ضعف وغياب المؤسسات الدولية القادرة على إنفاذ الشرعية والقانون الدولي - ينعكس سلباً على مفاهيم وقيم وطرق الحوار والتفاهم. كما أن الاعتقاد بأن هذه القوة هي الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال يعني امتداد مثل هذا المفهوم للتعامل مع النزاعات الداخلية سواء كانت سياسية أو مجتمعية أو عائلية أو حتى على المستوى الفردي.

#### **2- المشاركة:**

كما أن حالة الانقسام الفلسطيني قد عمقت من الانتماء للتنظيم السياسي على حساب الانتماء الوطني وعلى حساب مفهوم المواطنة، إضافة إلى خلق توجهات من عدم الثقة بالآخر حد يصل في بعض الأحيان إلى حد تكفير وتخوين الآخر ونزع الصفة الإنسانية عنه بما يبرر قتله لدى البعض. إن التعصب للموقف .. للتنظيم ، ورفض الآخر .. إن التطرف .. التمييز .. الاضطهاد .. إن كل ذلك يمثل تحديات حقيقية أمام الحوار والتفاهم الداخلي، خاصة إذا ما كان ذلك يجري في مجتمع أبوي وذكوري ومحافظ وهو كما يزيد الأمر تعقيداً وصعوبة.

إن ضعف القوى السياسية في حسم الصراع مع الاحتلال، وما جرى من انقلاب مسلح وانقسام سياسي إضافة إلى حالة الضعف التي تعترى عمل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، إن كل ذلك قد انعكس سلباً على مواقف الشباب من الأحزاب السياسية ودفعها باتجاه العزوف عن المشاركة في هذه التنظيمات. تشير بعض استطلاعات الرأي الفلسطينية إلى أن قطاعاً متنامياً من الشباب الفلسطيني يتجاوز 40% من العازفين عن المشاركة في الحياة الحزبية.

### 3- التشغيل، الجوع والفقر:

كما أن ضعف الاقتصاد الفلسطيني وحالة التشوه البنيوي في هذا الاقتصاد الذي حاول الاحتلال الاسرائيلي خلال عقود متواصلة تدميره وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الدعم الخارجي لموازنتها ( حوالي 50% من الموازنة التي تصل الى 3.9 مليار دولار تعتمد على الدعم الخارجي ). إن هذا الواقع الاقتصادي قد أغلق الطريق أمام المشاركة الاقتصادية للشباب في سوق العمل وخلق جيشا من العاطلين. إن البطالة ليست تحديا اقتصاديا للشباب وإنما تتعدى ذلك إلى التحديات الاجتماعية والنفسية بحيث يمكننا القول أنها تؤثر سلبا على كل من الحوار والتفاهم والمشاركة.

### رابعاً: الشباب والمشاركة:

لقد أشارت الخطة الاستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني إلى أن الحديث عن مشاركة الشباب، يقع في صلب تحليل واقعهم، استنادا لتفاعلهم بأسرهم، ومحيطهم الاجتماعي، والمؤسسي، وهو الباروميتر الأكثر حساسية لقياس مستوى التنمية في المجتمع، فشباب مشاركون بفاعلية، يعني مجتمع يستثمر في مختلف موارده البشرية لتحقيق مستوى عال من التنمية، وشباب مشاركون بفاعلية يعني: مجتمع يحترم الحوار بين أفرادهم، وأطر اجتماعية وسياسية تتسم بالديمقراطية، والشفافية، وتداول السلطة، وأخيراً، بنى اقتصادية مرنة، وتتمتع بمسؤولية اجتماعية، وتبنى الإبداعات، والمبادرات الفردية والشبابية.

لقد اتسمت مشاركة الشباب الفلسطيني بدورات مد وجزر، حددتها وتيرة النضال التحرري، لاعتبار أن أهم شكل للمشاركة الشبابية كان مرتبطاً بالعمل التحرري، ودون الخوض في تاريخية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني الذي قاد ووجه (عملياً وميدانياً) الانتفاضة الأولى والثانية، فإن مشاركتهم على مستوى صناعة القرار كانت دائماً رهناً سلطوية سياسية تمارسها النخب السياسية بوتائر مختلفة. الأمر الذي يتطلب إتمام خطوات الديمقراطية الجارية في السنوات الأخيرة، لإتاحة الفرصة أمام جيل الشباب لمشاركة أوسع وأكثر فاعلية على صعيد صناعة القرار.

أما على صعيد المشاركة الاجتماعية، فثمة نوعان من الروابط المتجاورة في المجتمع الفلسطيني، تتفاعل بعض مكوناتها بانسجام، وبعضها بتنافر تطوري، وبعضها الآخر بشكل إقصائي، فهناك الروابط الاجتماعية التقليدية الأبوية، والروابط الطوعية التي توسعت بتوسع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وهنا تشكل الأولى غالباً عامل كبح لمشاركة الشباب، فيما تمثل الثانية عامل تحفيز وتطوير لمشاركتهم الاجتماعية، وحتى السياسية والاقتصادية. عموماً، فإن مشاركة فاعلة للشباب، في صناعة القرار، والتنمية، ومكونات الحيز العام، السياسية، والمدنية، والاجتماعية والاقتصادية، تتطلب حراكاً اجتماعياً وسياسياً، وتغييراً تراكمياً تطورياً في تركيبة البنى القائمة،

وعلاقات القوة في المجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي يتطلب إيماناً، ووعياً، وإرادة لدى جميع الأطراف بأن الشباب عماد المستقبل ومادته الأولى.

### خامساً: سياسات تعزيز المشاركة والحوار والتفاهم:

استناداً إلى التحليل السابق ، وإلى المجالات الثلاث الرئيسية لنهج الأمم المتحدة الإطاري للسنة الدولية للشباب، يمكن الخلوص إلى التوصية بالسياسات التالية:

#### 1- النضال الشبابي السلمي:

رغم وجود رصيد ونموذج فلسطين في النضال الشعبي تمثل بالانتفاضة الأولى والثانية إلا أن هنالك غياباً حتى اللحظة لإطار واضح للمقاومة الشعبية وسيطرة خطاب " القوة المقاومة المسلحة " على ما عداها من أشكال نضال ومقاومة. إن من المهم فلسطينياً ان يتم العمل على وضع إطار ومفهوم واضح للمقاومة الشعبية السلمية، وما يتطلبه ذلك من حشد لطاقت الشباب، وخلق للوعي، وتعبئتهم للانخراط في كافة أشكال المقاومة السلمية الشعبية. إن التقدم في المقاومة والنضال الشعبي السلمي يمثل وسيلة للاتصال وبناء الجسور ويمثل تقدماً في مفاهيم الحوار والتفاهم كما أنه تعبير واضح وصادق وديمقراطي عن طابع المشاركة الشبابية في عملية التغيير.

يمكن الإضافة هنا الدرس الذي قدمه ويقدمه الشباب العربي الذي قاد الانتفاضات الشعبية السلمية التي طالبت باسقاط الأنظمة الديكتاتورية. إن نجاح هذه الثورات الشبابية هو خير رسالة للفلسطينيين وللعرب وللعالم أن التغيير الشعبي السلمي الذي تقوده جموع الشباب المتحفز والمؤمن بحاضره ومستقبله هو الطريق الأسلم للتحويل الديمقراطي في الوطن العربي وأنه الطريق الأسلم لإنهاء الاحتلال والديكتاتورية والظلم والفساد.

#### 2- تعزيز المشاركة السياسية (زيادة المشاركة والشراكات الشبابية – التعبئة والانخراط):

أعود للقول أن نجاح الثورات الشبابية العربية قد أعاد الثقة للشباب أن بإمكانهم التغيير، وأنهم ليسوا مجرد فئة مستفيدة من التغييرات بقدر ما أنهم قادة هذا التغيير وأصحابه الحقيقيين. إن تعزيز المشاركة الشبابية في الأحزاب والنظم السياسية يتطلب إعادة بناء هذه النظم على أسس ديمقراطية تأخذ من نظام التمثيل النسبي طريقاً لتشكيل مؤسساتها التشريعية. كما ان التداول السلمي والدوري للسلطة يعطي للشباب الفرصة من الصعود في هرم القيادة. هنالك نقد واضح على بيئة النظام الفلسطيني السياسي الذي شاخ وهرم، وأن الشباب الذين قادوا هذا النظام في الستينات من القرن الماضي وهم في جيل الشباب ما زالوا وقد تجاوزوا سن التقاعد هم قادة هذا النظام.

إن من المهم فلسطينياً الحفاظ على الاتحادات الطلابية وأن يستمر العمل الديمقراطي في هذه الاتحادات، إضافة إلى أهمية تجديد الحياة الديمقراطية في الاتحادات والنقابات العمالية والتعليمية والمهنية، كما أنه من الضروري تنزيل سن الترشيح للمجلس التشريعي الفلسطيني من 28 عاماً

الى 25 عاما، إضافة إلى توفير الدعم للمؤسسات الشبابية وأن يكون هنالك نسبة " كوتا " في مجالس إدارة المؤسسات الأهلية للشباب ، وأن يؤخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين.

إن ذلك يتطلب وجود سياسات وموازنات حكومية قطاعية للشباب غير القائمة حاليا ( نظرة سريعة على قانون الموازنة الفلسطينية يبين أن موازنة وزارة الشباب والرياضة كانت 0.3% خلال الاعوام 2006، 2007، 2008، وأصبحت 0.5% في العام 2009 من إجمالي الموازنة التي تصل إلى 3.9 مليار دولار تقريبا)، كما يتطلب بناء معارف ومهارات الشباب في العمل الحزبي، وفي تنظيم مجموعات الضغط والمناصرة إضافة إلى مهارات التعامل مع الإعلام وتنظيم الحملات الانتخابية والمهارات القيادية.

### 3- اضعاف الطابع المؤسسي على آليات المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار: لقد

#### أوردت الخطة الاستراتيجية لقطاع الشباب الفلسطيني أهمية

التعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية، والحزبية لتطوير الأجسام التمثيلية للشباب، وخاصة برلمان الشباب، برلمان الأطفال، وممكن إنشاء أجسام شبابية على غرار (مجالس بلديات الأطفال). في هذا الصدد يفضل وضع معايير وإجراءات تضمن تمثيل فعلي للشباب، وخاصة بتوسيع قاعدة المشاركة الانتخابية في برلمان الشباب، أو إجراء انتخابات له على المستوى الوطني العام، تنحصر فيه حقوق التصويت والترشيح للشباب في الفئة العمرية (15-29).

### 4- مشروع الخدمة الوطنية المدنية الإلزامية ( الدعوة إلى الاعتراف بمساهمات الشباب في

#### التنمية الوطنية والمحلية ):

إن نظام العونة والتطوع يعتبر من سمات المجتمع الفلسطيني، وهي قيمة تراجعت في مرحلة ما بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى الممارسات الخاطئة التي مارستها بعض مؤسسات المجتمع المدني التي أحالت العمل التطوعي إلى عمل مدفوع. تجري هذه الأيام في الأوساط الفلسطينية - وزارة الداخلية الفلسطينية وجهاز الحماية المدنية والهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها - أهمية وجود خدمة إلزامية مدنية. لقد جاء في أحد استطلاعات الرأي الفلسطيني التي أجرتها مؤسسة بانوراما ( مرسسة أهلية فلسطينية ) إلى أن أكثر من 70% من الفلسطينيين يؤيدون وجود خدمة طوعية وتحديدا لفئة الشباب. إن من المهم إنجاز مثل هذا المشروع وبما يعمق من مشاركة الشباب ويعزز من قدرات ومهارات الشباب ويؤهلهم للمشاركة الفاعلة في عملية التحرر والتنمية.

إن من الممكن أن يتم إنشاء بنك " التطوع الوطني " وإيجاد شبكة " المتطوعين الوطنيين " على شاكلة برنامج " متطوعي الأمم المتحدة ". من المؤكد القول أن فرص نجاح هذا البرنامج تتحسن وتزيد إذا ما تم إنجازه على مستوى الوطن العربي وبالشكل الذي يعزز من برامج التبادل

التطوعية الشبابية العربية. إن برنامج سفر يمثل أحد هذه البرامج البناءة والتي تتيح للشباب المشاركة كما أنها تتيح لهم الاطلاع على تجارب الآخرين والاحتكاك بثقافات أخرى، وهو ما يمثل تطبيقاً حقيقياً للحوار وتفهم الآخر.

أختم مداخلتي بتجربة كنت قد أشرفت عليها بحكم عملي كمديرة للبرامج في مؤسسة تعاون لحل الصراع، عندما قمنا بتنظيم برنامج لتبادل شبابي أوروبي متوسطي والذي جاء تحت عنوان: نشر التفاهم والاحترام في منطقة البحر المتوسط. إن مثل هذه الأنشطة تبين الاختلافات القائمة بين الدول الأوروبية والدول العربية .. بين كبار السن والشباب .. بين الرجال والنساء .. إن أهم درس تعلمته غي هذا المجال: إن الاستماع للآخر .. احترامه .. محاولة اكتشاف مخاوفه .. احتياجاته .. مصالحه .. هو الطريق الأقصر حتى يصبح "أعداء أمس أصدقاء اليوم".